

ادعيا عيناً شرماً من أسنن والعيون
في أيديهما

لم يورخا
ارخا تاريخاً ولهدا
ارخا وتاريخاً لهدا
ارخا لهدا
ارخا لهدا
ارخا لهدا
ارخا لهدا

وفي الرابع من دعوى صاحب اليد تليق الملك من جهة غيرها
من المحيط ان ادعيا تليق الملك من جهة واحد ولم يورخا او ارخا
وتاريخها على السوا يتفق بالمعنى بينها وكذلك اذا ارخا احدها
دون الاخر يتفق بينهما بالدار وان ارخا وتاريخ احدها لم يفت
يتفق لا سببها تاريخاً وان ادعيا تليق الملك من جهة أسنن
فذلك الجواب على التعصیل الذي قلنا وفيها اذا ادعيا
تليق الملك من جهة في آخر دعوى الشر واليه من كتاب
الدعوى

ادعيا عيناً شرماً من أسنن والعيون
في أيديهما

لم يورخا
ارخا تاريخاً ولهدا
ارخا وتاريخاً لهدا
ارخا لهدا
ارخا لهدا
ارخا لهدا

ادعيا تليق الملك من جليان والدر يرد احدها فانه يتفق للخارج
سواء ارخا واحدها او لم يورخا الا اذا كان تاريخ ذي اليد طيفت من
الخلاصة في الفصل الثالث عشر من كتاب الدعوى وفي البرزانية عميد
في يد رجل رهن رجل اخر ان كان لفلان من تاريخه من عند غيره ايا هو
ذو اليد على ان كان لآخر تاريخه من عند غيره بلذا وسماء هال الثاني
في قول الثاني هو لا يتفق تاريخاً وهو ذو اليد وقال محمد في قوله الاخر
هو المدعي وعليه قيس قول الثاني اوله هو المدعي انه اقول فيما هذا
ينبغي ان يعنى لاستحقاق تاريخها لادعيا الشر من واحد لا لثلاثة
الرواية وليه لانه مخالف لما ذهب اليه الزيلعي من ترجيح البيهقي

لما تم البعد ادي في كتاب المصنف

وفي المسألة قال ابو عبيد الله
واذا ادعيا الشر من تاريخه من عند غيره ايا هو
ذو اليد على ان كان لآخر تاريخه من عند غيره بلذا
في قول الثاني هو لا يتفق تاريخاً وهو ذو اليد وقال
محمد في قوله الاخر هو المدعي وعليه قيس قول الثاني
اوله هو المدعي انه اقول فيما هذا ينبغي ان يعنى
لأستحقاق تاريخها لادعيا الشر من واحد لا لثلاثة
الرواية وليه لانه مخالف لما ذهب اليه الزيلعي من
ترجيح البيهقي

وكان الخارج وذو اليد ادعيا تليق الملك
من جهة الشر من الحكم الخارج الا اذا سبق تاريخ
ذو اليد من المضمول

ادعيا عيناً شرماً من أسنن
والعيون في أيديهما